

**اتجاهات النخب السياسية في الأردن
نحو العولمة السياسية والاقتصادية
- دراسة ميدانية مسحية -**

إعداد

د. علاء زهير عبد الجواد الرواشده (رئيسي)
أستاذ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المساعد
كلية عجلون الجامعية/عجلون/الأردن

د. أسماء ربحي خليل العرب (مشارك)
أستاذ علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية المساعد
كلية عجلون الجامعية/عجلون/الأردن

اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة السياسية والاقتصادية - دراسة ميدانية مسحية -

د. علاء زهير عبدالجواد الرواشده (رئيسي)
د. أسماء ربحي خليل العرب (مشارك)

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى كشف وتحليل اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة بأبعادها المختلفة : السياسية، والاقتصادية وآثارها المتنوعة. هادفة بشكل أساس إلى التعرف على الاختلاف في هذه الاتجاهات في ضوء بعض الخصائص النوعية للنخبة السياسية، كالاتجاه السياسي والمنصب الحالي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء مسح شامل لأراء واتجاهات النخب السياسية في الأردن، والبالغ عددهم (٢٢٣) شخصاً، من أعضاء مجلس الوزراء، ومجلسي الأعيان، والنواب والأمناء العاميين للأحزاب السياسية المرخصة، في فترة إجراء الدراسة، وقد جمعت البيانات منهم بوساطة استبانة تم التحقق من صدقها وثباتها، وهي مكونة من جزئيين : الأول يمثل الخصائص النوعية لمجتمع الدراسة، والثاني تكوّن من (٥٦) فقرة، غطت أبعاد العولمة المختلفة : المفهوم، والبعد السياسي، والاقتصادي، واستخدم الباحث الإحصاء الوصفي وتحليل التباين والمقارنات البعدية باستخدام اختبار (توكي). ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك اتجاهات إيجابية عند أعضاء النخب السياسية في الأردن نحو العولمة ببعديها، السياسي والاقتصادي، في حين كانت اتجاهاتهم سلبية نحو مفهوم العولمة. وهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات النخبة السياسية في الأردن، تعزى إلى متغيرات الاتجاه السياسي لصالح الاتجاه المستقل، والمناصب التي يشغلها أعضاء النخبة لصالح الوزير والعين.

Attitudes of the Political Elites in Jordan Towards the Political & Economic Globalization: A Field – Survey Study

Dr. Alaa Zohair A. Al-Rwashdeh

Dr. Asmaa Ribhi Khalilularab

Abstract:

This study aims at revealing and analyzing attitudes among the Jordanian political elites towards globalization in its different dimensions : political and economic effects . The study mainly aims at identifying the differences in these attitudes in light of some of the qualitative characteristics of political elites such as, political loyalties , and the current position \ career . To achieve the main goals of the study , a comprehensive survey is done for the opinions and attitudes of (223) Jordanian politicians from the ministers council , senator –council , parliament members and the general deputies of the political parties which has a government license during the time of the study .The data has been gathered by a valid questionnaire which consists of two parts : the first represents the qualitative characteristics of the society which the study has covered , and the second consists of (56) points that dealt with the various global dimensions – with regards to the identification of the concept , the political and economic dimensions . The researcher adopts descriptive and inferential statistical analyses with post-hot comparisons where relevant, such as Tukey's test. The most Tukey prominent results that the study concluded are the positive attitudes among the elite of the politicians in Jordan towards globalization in its political economic dimensions ; however , the politicians reveal a negative attitude towards the concept of globalization. In other words , there are many differences that show statistical significances of the attitudes among the political elite in Jordan . These differences are due to the changes in the political trends for the benefit of the independent party and the posts that are occupied by some of the members of the elite in favor of the ministers and the senator.

اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة السياسية والاقتصادية - دراسة ميدانية مسحية -

المقدمة

منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي ، انشغل العالم وما زال بالعولمة ومفاهيمها وآثارها الآنية والمستقبلية ، واختلف العلماء والمؤرخون والأدباء والكتاب في مواقفهم حول انعكاسات العولمة وآثارها على الدول النامية ، ومنها العربية . إلا أن هناك ما يشبه الإجماع بين المهتمين بالموضوع ، على أن العولمة ترمي بالدرجة الأولى إلى إحداث تغييرات في هيكل وبنى المجتمعات النامية ، ومؤسساتها وتغيير منظومة القيم الاجتماعية، والثقافية لشعوبها ، بالإضافة إلى التغييرات في اتجاهات وسلوك الأفراد.

وتلعب النخب السياسية دوراً قيادياً هاماً في التطور والتقدم في مجالات الحياة المختلفة. وحتى تتمكن هذه النخب من تأدية دورها المطلوب في التنمية الشاملة بصورة عامة ، لا بد أن تكون على درجة عالية من الثقافة والوعي بالمتغيرات الداخلية والتي تشمل : الخصخصة والاندماج والمناطق الصناعية، والتحول الديمقراطي ، والتعددية السياسية والتعليم المفتوح.. والتغييرات الخارجية على رأسها العولمة ، إضافة لأنماط الاستجابة والتكيف معها .

وتبرز الأهمية المتزايدة لدور النخب السياسية ، في مواكبة التغييرات العالمية ، في ظل العولمة وفي عصر المعلومات ، هذا الدور الذي يتمثل بفهم النخب للأساليب والأدوات والأجهزة والقوانين والتشريعات والبنى المؤسسية اللازمة لنجاح خطط الإصلاح الإدارية والمالية الشاملة في المجتمع الأردني ، الذي يواجه عدداً من الإشكاليات والتحديات ، أبرزها: الركود الاقتصادي، والسياسي ، وتدني جودة المنتج وعدم مواءمة المخرجات مع متطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

من العمالة الماهرة المنافسة، وكذلك الترهل الوظيفي في الأجهزة الإدارية والفنية، واعتماد سياسات تتصف بالجمود، ومقاومة التغيير، والتطوير.. مما يزيد من أهمية دور النخب السياسية الأردنية في قيادة عملية التحول والتغير المطلوب.

ومن الواضح أن نجاح عملية التنمية، والتغيير، والإصلاح السياسي، والاقتصادي، والانفتاح على العالم، يعتمد على اتجاهات النخب السياسية، ومواقفها، واستجاباتها للتغيرات والتحديات الداخلية، والخارجية وعلى رأسها عمليات التكيف، والتفاعل مع تحديات العولمة، بمكوناتها السياسية والاقتصادية والثقافية

ولأن الأفراد يستجيبون للظاهرة الواحدة وفق وعيهم بها واتجاههم نحوها وما يتمتعون به من خصائص، فلا بد من دراسة اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو ظاهرة العولمة بأبعادها المختلفة وآثارها المتنوعة في ضوء خصائصهم الاجتماعية والفكرية والمهنية التي تؤثر في اتجاهاتهم ومواقفهم.

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم مجموعة من التغيرات المتسارعة، الأمر الذي يتطلب سرعة في الاستجابة لها والتكيف معها، وعلى رأسها ظاهرة العولمة بكل أبعادها: الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والثقافية. فالعولمة ظاهرة عالمية لا يقتصر تأثيرها على دولة دون أخرى، ولا على منطقة دون غيرها ومن ضمنها الأردن والعالم العربي. لكن في الوقت الذي يتجه فيه الكل نحو العولمة؛ فإن البعض يبدو مندفعاً نحوها بسرعة فائقة، وبحماس دون تردد، في حين أن البعض الآخر يبدو ببطء شديد وبتخوف، ومن هنا تظهر فئات مؤيدة للعولمة باعتبارها نتاجاً فكرياً متقدماً، وطريقاً وحيداً للحاق بركب الحضارة، والبعض الآخر يعارضها كونها نتاجاً فكرياً غريباً يحمل في طياته خطراً يهدد ثقافتنا وهويتنا وحضارتنا العربية الإسلامية.

و تلعب النخب السياسية في الوطن العربي بشكل عام، والأردن بشكل خاص دوراً قيادياً وأساسياً في إدارة عمليات التنمية السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و تحديد علاقات الأردن، و استجاباته للتحديات الخارجية وعلى رأسها العولمة، وانعكاساتها السياسية، و الثقافية، والاجتماعية . وتختلف آراء النخب السياسية ومواقفها واتجاهاتها من العولمة سلباً أو إيجاباً باختلاف خصائصهم الاجتماعية؛ فمنهم من ينظر إلى العولمة كحقيقة كونية لا بد من التعامل معها والاستفادة منها ، بينما يراها آخرون كأداة من أدوات الاستعمار، والهيمنة الغربية التي تهدد هويتنا الثقافية والحضارية .

وبناء على ما تقدم، تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف إلى اتجاهات ومواقف النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة ، والتعرف على أبرز المتغيرات التي تؤثر في تلك الاتجاهات والمواقف التي غالباً ما تشكل الأساس الذي تبنى عليه معظم القرارات المتعلقة بالسياسات المستقبلية للدولة، وعلاقاتها الخارجية. وتحديد التعرف على الفروق في اتجاهات النخبة السياسية نحو العولمة في ضوء بعض المتغيرات المستقلة كالاتجاه السياسي، والمهنة – المنصب.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- 1- التعرف على الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية والعلمية، والثقافية، والإيديولوجية، والمهنية لأعضاء النخبة السياسية في الأردن كالجنس ، العمر، الحالة الاجتماعية ، ومكان الإقامة والمستوى التعليمي، والديانة، والمرجعية الحزبية – الاتجاه السياسي – المهنة ، وذلك ضمن المجال الزمني للدراسة.

- ٢- تحليل اتجاهات النخبة السياسية نحو العولمة، وأبعادها السياسية، والاقتصادية.
- ٣- التعرف على مدى تأثير بعض الخصائص النوعية للنخبة السياسية في الأردن على اتجاهاتهم نحو العولمة؟

أسئلة الدراسة :

تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسية التالية:

- ١- ما الخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، والأيدلوجية، والمهنية لأعضاء النخبة السياسية في الأردن: كالجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة والمستوى التعليمي، والديانة، والمرجعية الحزبية - الاتجاه السياسي - والمهنة ؟
- ٢- ما اتجاهات النخبة السياسية نحو العولمة ومفهومها بأبعادها السياسية، والاقتصادية بشكل عام؟
- ٣- ما تأثير بعض الخصائص النوعية للنخبة السياسية في الأردن على اتجاهاتهم نحو العولمة؟ وتحديداً:
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة في مجالات مفهوم العولمة، العولمة السياسية، العولمة الاقتصادية؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في اتجاهات النخبة السياسية في الأردن تعزى لمتغير الانتماءات الحزبية والمرجعية الأيديولوجية (يسارية، قومية، دينية، وسطية) ؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في اتجاهات النخبة السياسية في الأردن تعزى لمتغير المهنة الحالية - المنصب - ؟

أهمية الدراسة ومبرراتها :

يعيش المجتمع الأردني بخاصة والمجتمع العربي بعامه مجموعة من التحولات والتحديات تشمل: طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك، يمكن توصيفها بأنها مرحلة انتقالية تنطوي على التداخل بين التقليدي والحديث سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافية والقيم السائدة أو على الأصعدة السياسية والاقتصادية .

و تشكل العولمة أحد التحديات التي يواجهها الأردن والمجتمع العربي، الذي بدأ التفاعل معها والاستجابة لمتطلباتها، وذلك من خلال تطوير إمكاناته وقدراته المادية والبشرية، ومن أبرز الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية لمواجهة استحقاق العولمة، إنشاء بعض المؤسسات السياسية والاقتصادية للتعامل معها ، ومن أهمها: إنشاء منطقة التجارة الحرة، و عقد مؤتمرات القمة والانضمام إلى المؤسسات الدولية، و الانفتاح الاقتصادي، و محاولة الإصلاح السياسي و سن التشريعات، والقوانين التي تسهل الاستثمار الداخلي والخارجي.

إن التداخل بين المحلي والعالمي بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات قد انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، إلا أن النخب السياسية وبحكم خصائصهم وتطلعاتهم وتأهيلهم العلمي كانوا الأسبق تأثراً بهذه التحولات ، وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء . وحيث أن النخب السياسية تشكل قطاعاً مؤثراً ومهماً من السكان في العالم العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص ، فإنهم يقومون بأدوار بارزة في قيادة مجتمعهم وتوجيهه، وإحداث التغييرات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية المتعددة فيه باعتبارهم الفئة المحورية والقيادية في المجتمع.

وتأتي الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من إدراكنا لأهمية الدور القيادي الذي تلعبه النخب السياسية في التعامل مع العولمة، وتأثيراتها الواسعة على مختلف القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتأثير اتجاهات تلك النخب مع استحقاقات العولمة السياسية، والاقتصادية، والثقافية. وبخاصة أن تلك النخب هي التي تضع الخطط، وتتخذ القرارات المتعلقة بالإصلاح السياسي والتنمية، والتجارة، والتمويل، والاستثمار، وغيرها من النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

لذا فإن الأهمية النظرية للدراسة ومبرراتها الموضوعية والذاتية تتبع من تفاعل ثلاثة اعتبارات أساسية مع بعضها بعضاً تلخص بما يلي :

أولاً: يتعلق بظاهرة العولمة بمختلف مكوناتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وما تثيره من ردود فعل إيجابية أو سلبية بين النخب السياسية ومحاولة التعرف إلى أهم مكونات العولمة وتأثيراتها السلبية والإيجابية على الأردن والمجتمعات العربية .

ثانياً: موضوع الدراسة المتمثل بمواقف واتجاهات النخب السياسية نحو العولمة باعتبارهم المسؤولين عن اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف المسارات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والعلاقات الدولية، وذلك من خلال الدور القيادي في المجتمع .

ثالثاً: وجود حاجة لمثل هذه الدراسات التي يتوقف عليها مصير علاقاتنا السياسية، والاقتصادية، والثقافية مع أمريكا والدول الغربية نظراً لقلّة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع.

مصطلحات الدراسة :

استخدمت الدراسة مجموعة من المصطلحات تكتسب معنى خاصاً
- إجرائياً - في سياق هذا الموضوع منها :

١- **الاتجاهات:** هي استجابات ومواقف المبحوثين السلبية، والإيجابية من ظاهرة العولة، ومكوناتها المختلفة. وتحديداً الاستجابة والمرتبة التي حددها أعضاء النخبة السياسية لدرجة موافقتهم على محتوى الفقرات.

٢- **النخبة السياسية في الأردن:** أعضاء السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومة ، وأعضاء السلطة التشريعية الممثلة بأعضاء مجلسي الأعيان والنواب ، إضافة لجميع الأمراء العامين للأحزاب السياسية المرخصة في الأردن.

٣- **العولة:** مجموعة الظواهر والمتغيرات في مختلف جوانب الحياة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتكنولوجية ، التي اجتاحت العالم خلال العقد الماضي ، وهي بمفهومها النظري ظاهرة حديثة وحتمية بلغة ذروتها في بداية التسعينات من القرن الماضي وتطرح الكثير من الفرص وتهدد من يتجاهلها ، وتسهم في حرية انتقال السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود . وتساعد على الاندماج والانفتاح والتبادل وتروج لها مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية . وينظر البعض لها كظاهرة إيجابية تخدم مصالح جميع الدول ، في حين ينظر لها البعض الآخر كظاهرة سلبية على اعتبارها نظاماً استعماريّاً وتطوراً طبيعياً للإمبريالية العالمية ، وأداة من أدوات الصهيونية تخدم مصالح الغرب وأمريكا .

- ٤- العولمة الاقتصادية: إحدى أبرز أبعاد العولمة ، وأهم مؤشراتهما تتمثل بالدعوة إلى إزالة القيود التي تعيق التجارة الدولية ، وتقوم على مبدأ الحرية والمنافسة وتسمح بتدخل المنظمات الاقتصادية الدولية ، وتنتهي دور القطاع العام في إدارة الاقتصاد الوطني ، وتؤدي إلى زيادة المنافسة بما يعود بالفائدة على جودة السلع والخدمات ومن أبرز مؤسساتها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والشركات العابرة للقوميات.
- ٥- العولمة السياسية : من أهم أبعاد العولمة، أنها ظاهرة عالمية تتعلق بمبادئ الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وانحسار دور الدولة ، وبروز التكتلات السياسية والإقليمية ، وتدخل المجتمع الدولي من خلال سن التشريعات والسياسات العالمية .

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعود معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الصفوة إلى أفكار ومناقشات وكتابات كل من باريتو (Pareto) ، وموسكا (Moska) ، ومشيلز (Meshal) ورايت ميلز (R.Melz) التي تمثل التعريفات الكلاسيكية للصفوة إضافة لتعريفات كل من لاسويل (Lasuel) ، وكليز (Kler) ، وروبرت دال (R.Dal) وتوماس داي (T.Dae) أما التعريفات الحديثة للصفوة فتتمثل بكتابات كل من كرستوفر لاش (LASH) ولويل فيل (Feld) وجون هاليو (Haleo) وبوتومور (Botomor) وآخرون؛ وقد اتفق رواد ومنظرو الصفوة الكلاسيكيين على أن الصفوة السياسية هي: جماعة أقلية تحكم المجتمع، بالرغم من اختلاف المداخل التي تناولوا فيها موضوع الصفوة، فقد تناول باريتو الصفوة بمدخل سيكولوجي، حيث ذكر بأنها: (جماعة أقلية في المجتمع تتمتع بخصائص نفسية وسيكولوجية بالإضافة إلى عوامل وراثية تجعلها مميزة عن باقي

فئات المجتمع، الأمر الذي يؤهلها لاستلام مفاتيح الحكم السياسي في المجتمع الذي تعيش فيه، وتحرم بذلك الفئات الاجتماعية الأخرى من حقها في الحكم السياسي (Pareto, 1935).

ويعتبر تعريف كريستوفر لاش (Lash): والذي يرى أن تأثير الصفوة من الناحية الفكرية والثقافية أكبر بكثير من أي مجال آخر وإن هذا المجال مدخل للمجالات الأخرى من التعريفات الحديثة للنخبة. فهو يعرف الصفوة "على أنهم الأشخاص الموجودون على قمة الهرم الاجتماعي والذين يسيطرون على التدفق الفعلي للمال والمعلومات، ويسيطرون على، ويديرون مؤسسات التعليم العالي. ويديرون أدوات الإنتاج الثقافي ويصيغون المصطلحات الخاصة بالمناقشات للحوادث العامة". (Lash, 1994). أي أنهم من يملك القوة في المجتمع الحديث (القوة موجودة الآن) والتي تعنى ملكية وسائل الاتصال والثقافة والفكر وشبكات الاتصالات الحديثة. ويرى (لاش) أن هؤلاء يمثلون مصدر خطورة على المجتمع كونهم يملكون القوة التي تمكنهم من السيطرة على أفكار المجتمع والتأثير فيه عن طريق شبكات الاتصال ووسائل الاتصال بكافة أنواعها. ويشير إلى أن قوة النخبة الاجتماعية الجديدة ليست في ملكية الثروة وإنما في طريقة استثمار هذه الثروة والخبرة في مجال تخصصهم وهم يعدون أبنائهم لتوريثهم الثروة والمكانة (القوة) عن طريق تدريبهم وإدماجهم في مجال تخصصهم. (أبراش ١٩٩٨ م).

نستخلص مما تقدم بأن التباين المتعدد يشير إلى مدى الصعوبات التي تنطوي على هذا المفهوم، ولكن هناك ما يكفي من الإجماع على بعض خصائص النخبة لجعل من استخدامه ذا معنى من الناحية السوسيولوجية. ويميل بعض الباحثين إلى تعريف النخبة إجرائياً اعتماداً على أربعة أبعاد رئيسية هي:

١- وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص والصفات ما يميزها عن

الآخرين.

- ٢- إن النخبة ظاهرة جماعية فلا يطلق المصطلح على شخص واحد وإنما على مجموعة من الأشخاص.
- ٣- إن هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين.
- ٤- إن النخبة مفهوم نسبي، ويقصد بذلك أن النخبة تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر على التأثير والنفوذ. (Parry, 1970, ٢٣).

ولأغراض الدراسة هنا تعرف الصفوة السياسية بأنها: الأشخاص الذين يحتلون بعض المواقع الهامة والمؤثرة في المجتمع الأردني، والتي ستدرس من خلال تمثيل هؤلاء الأشخاص في السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء والوزراء)، والسلطة التشريعية (الأعيان والنواب) والأحزاب (أمناء عامين الأحزاب المرخصة) في فترة إعداد الدراسة.

ويمكن القول: إن الدراسات والنظريات التي تناولت موضوع النخبة السياسية، معظمها ينطلق من فرضية مفادها: بأن كل المجتمعات الإنسانية تقسم إلى مجموعتين:

الأولى: قلة تمارس الحكم وتقوم بدور قيادي مؤثر في النظام الاجتماعي، وذلك نتيجة لما تتمتع به هذه المجموعة من قدرات متميزة عن بقية أعضاء المجتمع، فمهما كانت درجة تحضر أو بدائية هذا المجتمع، لا بد من وجود جماعة تكاملت لها الظروف والأسباب لأن تحكم أو تؤثر في صنع القرار السياسي.

والثانية: أكثرية محكومة أو خاضعة. أي أن النخبة ما هي إلا أقلية منظمة تحكم أغلبية غير منظمة، إنما ليس بالضرورة أن تكون الأغلبية غير

منظمة، فقد تكون منظمة ولكنها لا تحكم كالتقابات المهنية في الأردن، والأحزاب السياسية، فهي جماعات منظمة ولكنها لا تحكم. وتتنوع الأسس التي تمتلك بمقتضاها الصفة تلك القوة. (أبو الراغب، ٢٠٠١).

و باستعراض الاتجاهات النظرية [الكلاسيكية والحديثة] التي تناولت النخبة Elite نجدها جميعاً ترى بأن النخبة السياسية هي أقلية بالنسبة لأفراد المجتمع، وأن امتلاكها للقوة (Power) جعلها ذات سلطة في التأثير على القرار السياسي أو إصداره، فالنخبة للسياسية ليست فرداً أو حكماً عسكرياً ولكنها جماعة لها امتداد جماهيري تناله عن طريق الشرعية، وهذه الشرعية إما أن تكون دينية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو اجتماعية (هيبية وتقدير) أو تعبر عن مصالح فئات من المجتمع، ولديها اعتراف شعبي بشرعية وجودها في السلطة، ولديها اعتراف من الأغلبية بالتميز، وهذا عادة ما يكون بشكل ضمني أو علني. وهذا ما ينطبق على النخبة السياسية في الأردن.

ونجد أن هنالك طرقاً عديدة لتشكيل النخبة السياسية، فقد تكون عن طريق الانتخابات أو التعيين في السلطة التنفيذية أو في المؤسسات، أو بالوراثة، أو بالقوة، والأخيرة تحتاج باستمرار إلى إثبات شرعية وجودها واستمرارها. وإذا ما طبقنا نظريات بناء النخبة على المجتمع الأردني، فيمكن القول: أن المنصب السياسي الرسمي هو الذي يحدد أعضاء النخبة السياسية، وإن هنالك دورة للنخبة حيث إن مراحل التطور التاريخي في البناء الاجتماعي، وفي علاقات القوة داخل المجتمع الأردني يؤثر على تكوين وبناء النخبة. ويلاحظ أن هنالك تجانساً بين أعضاء النخبة السياسية في الأردن، من حيث الجذور العشائرية، و مكان الإقامة - عمان -، ومستوياتهم التعليمية، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وجنسهم - ذكور -، ودياناتهم - الإسلام -، و بنفس الوقت نلاحظ تنافس وصراع داخلي

لاختلافهم سياسياً وأيديولوجياً خاصة بين النواب والأحزاب من جهة وبين الوزراء والأعيان من جهة أخرى .

كما أن هنالك طرقاً عديدة لتشكيل النخبة السياسية في الأردن؛ فقد تكون عن طريق الانتخابات كما في مجلس النواب والأحزاب، أو عن طريق التعيين كما في مجلس الأعيان وفي السلطة التنفيذية .

أما أدوار النخبة السياسية في الأردن فقد حددها الدستور الأردني ، والتي تمثلت في إدارة الدولة ومؤسساتها و سن القوانين وإصدار التشريعات وتطبيقها بما فيه خدمة الأمة والوطن والنظام ، إضافة إلى صنع القرار السياسي، و توثيق علاقاتها الداخلية والخارجية .و تحدد أعضاء النخبة السياسية في الأردن عبر مراحل تطورها المختلفة من خلال المنصب السياسي الرسمي الذي يشغلونه والأدوار التي يقومون بها- مدخل المنصب -.

ويمكن القول أن نخبة القوة السياسية في الأردن تشترك في خلفيات اجتماعية وقيم متشابهة. وهي عبارة عن أقلية دائرية شبه مغلقة بحيث يمكن تغيير الوجوه بينما تبقى السياسات دون تغيير.

وإذا ما أردنا أن نقيم الأحزاب السياسية الأردنية - النخبة الحزبية- فيمكن القول: أن هناك عدة تيارات أساسية تمثل خريطة الأحزاب السياسية الأردنية (العبداللات ١٩٩٢م) والمعايطة (١٩٩٤م) وهي : التيار الإسلامي، والتيار المحافظ، والتيار اليساري، والتيار القومي، والتيار الوسطي والتيار المستقل.

وبصورة عامة تنتمي الأحزاب السياسية الأردنية إلى ثلاث اتجاهات فكرية وأيديولوجية ، اليسارية (الماركسية)، والقومية ، والدينية (الإسلامية) ، وتنقسم الأحزاب السياسية الأردنية من حيث منابعتها، إلى أردنية، وقومية، وفصائل مقاومة فلسطينية، ومن حيث التاريخ تنقسم الأحزاب السياسية الأردنية إلى ثلاثة أجيال:

الجيل الأول: ويسمى المخضرم، وتنتمي إليه الأحزاب التي تشكلت في البلاد منذ الخمسينات.

الجيل الثاني: وهي المنظمات والأحزاب التي تشكلت في أوائل السبعينات.

الجيل الثالث: الأحزاب التي تشكلت في الثمانينات أو في بداية الانفراج السياسي.

الخلاصة : يمكن القول بأن هناك مواقف مختلفة للنخبة تجاه العولمة وتفسير أبرز ظواهرها وأهدافها وآثارها ، حيث ركز بعضهم على الجوانب الإيجابية لها من المضامين الفكرية والنظرية والتقنية ، وتردد بعضهم في تفسيرها دون قطع بالحكم عليها سلباً أو إيجاباً ، واتجه فريق ثالث إلى معاداتها ومعارضتها وبيان مدى خطورتها. وفيما يلي عرض للاتجاهات السياسية من العولمة حسب التصنيف العربي فهي تقسم إلى ثلاث اتجاهات هي :

١- **الاتجاه الأول :** وهو الذي يستند إلى قاعدة من المنطلقات الفكرية والأيدلوجية التي ترفض العولمة وهو رفض فكري. و غالباً ما تمثله النخب السياسية ذات التوجهات الدينية والقومية واليسارية ، من باب انه لا فرق بين العولمة والأمركة والصهينة ، وإنها ذات أهداف استعمارية.

٢- **الاتجاه الثاني:** وهو الذي يتناغم ويتملق لبعض الأنظمة العربية والذي يبشر بحتمية تطبيق هذا النظام. و غالباً ما تمثله النخب السياسية ذات التوجه السياسي المستقل أو الموالي لأنظمة الحكم بالذات الذين في مواقع المسؤولية والسلطة التنفيذية.

٣- **الاتجاه الجماهيري العفوي الواعي والرافض للعولمة ، وهو الأعم والأغلب ، فهو الاتجاه الجماهيري الواسع ، ولكنه الأقل تأثيراً (السعدون ، ٢٠٠١) ، من باب إن العولمة إنتاج غربي ، يهدف إلى الهيمنة على الأمة العربية والإسلامية.**

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

— دراسة أبولبدة (٢٠٠٥م) " أثر العولمة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي". " هدفت إلى البحث في أثر العولمة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي وذلك من خلال تبيان مفهوم العولمة وأدواتها وأبعادها وآثارها على الوطن العربي من النواحي الاجتماعية والاقتصادية .

وقد افترضت هذه الدراسة أن العولمة ظاهرة تاريخية حتمية تؤثر كثيرا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن العالم العربي منقسم على نفسه من حيث تقبل العولمة والسماح لها بالتأثير عليهم، ففريق يرى أن للعولمة آثاراً إيجابية تساهم في النهوض بالوطن العربي وتطوراً وتكيفاً للدولة القومية، بينما يرى فريق آخر أن فوائدها على الوطن العربي قليلة جداً إذا ما قورنت بالآثار السلبية للعولمة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ولا يشير واقع العالم العربي إلى أن العرب يملكون القوة التأثيرية بالعولمة حيث أن هناك فجوة علمية وتكنولوجية إضافة إلى الفجوة الاقتصادية نتيجة العجز الإداري المؤسساتي والانغلاق الاجتماعي ونتيجة الخوف من عدم القدرة على التجديد .

— دراسة وصفي محمد عقيل (٢٠٠٢م)، " أثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧م - ٢٠٠٧م، خلصت إلى أن هناك تبدلات واضحة في العمليات الفنية لصنع القرار والسلوك السياسي على المستويين الداخلي والخارجي وبدرجات متفاوتة بتأثير العولمة الاقتصادية، وفي الختام تم طرح رؤية مستقبلية لما قد تكون عليه أوضاع الصين في ظل العولمة الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٧م.

— دراسة أعدها ، قاسم محمد جديتاوي (٢٠٠٢م)، بعنوان " العولمة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الأردني " ، أظهرت أن للعولمة آثاراً سلبية على معدل النمو

بالناتج المحلي الإجمالي في حين أظهرت أن لها آثاراً إيجابية على معدل دخل الفرد ومعدل البطالة .

— دراسة عنانزه (٢٠٠١م) " أثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية". خلصت إلى أن العولمة وما جلبته للعالم الإسلامي، وما رافقها من آليات ومؤسسات، ليست في صالح العالم الإسلامي ولا صالح اقتصادياته ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات العالم الإسلامي. وفي المقابل فقد ركزت هذه الدراسة على سبل مواجهة العولمة، مثل قيام سوق إسلامي مشترك، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتعميق الوعي بالهوية الإسلامية في محاولة الوصول إلى وحدة اقتصادية إسلامية شاملة.

— دراسة القلعاوي (٢٠٠٠م)، " بعنوان تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة". أشارت إلى أن الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير ومفتوح على الاقتصاد العالمي ومرتبطة به على المستويين الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية المتمثلة بالتجارة الخارجية، الحوالات، المساعدات، العمالة، الاستثمارات الخارجية المباشرة، السياحة. وتؤثر هذه المتغيرات بشكل واضح على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيرها على الناتج القومي الإجمالي ومن ثم دخل الفرد ويزداد تأثير هذه المتغيرات بتنامي ظاهرة العولمة. ونتيجة لهذا الواقع أصبح الاقتصاد الأردني مرآة واضحة تعكس التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام .

— في دراسة الكفري (١٩٩٩م)، " العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية " ، توصلت الدراسة إلى أن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى ، عالم التقانه والمعلوماتية ، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ . لذلك وللتخفيف من آثار العولمة السلبية يجب على البلدان العربية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل

الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية والتي بدونها لن يستطيع العرب بناء اقتصاد عربي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر والمعولم .

— دراسة حرتوقة، (١٩٩٧م) : دور النخبة التشريعية في صنع القرار السياسي في الأردن (١٩٨٩ - ١٩٩٥م)، هدفت إلى التعرف على دور النخبة التشريعية في صنع القرار السياسي في الأردن في الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٥م (فترة الدراسة) ممثلة بمجلسي الأعيان والنواب ، والتعرف على مدى تأثير الخصائص الاجتماعية والانتماء الحزبي والعائدي والانتماء السياسي على مواقف أعضاء النخبة التشريعية من القوانين (محور الدراسة) عند صنع القرار. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:- إن تطور السلطة التشريعية في الأردن أدى إلى تفعيل دورها في النظام السياسي الأردني كون الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ وضع لها وظائف جعلها ركناً أساسياً في النظام السياسي الأردني، ووضح طبيعة العلاقة القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

— دراسة محمد أوشيك (١٩٩٧م): النخبة السياسية في السودان: "دراسة سوسيولوجية" لأعضاء الحكومة في الفترة من (١٩٦٩ - ١٩٨٥). تناولت الدراسة النخبة السياسية في السودان من خلال أعضاء الوزارات (الحكومة) من عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٨٥. وذلك للتوصل إلى الخلفية الاجتماعية والخصائص الاقتصادية والانتماءات السياسية. وتم أخذ عينة حجمها (١٠٠) وزيراً عبر عشرين تشكيلة وزارياً ، وقد تم استخدام أكثر من منهج علمي لجمع البيانات كالمنهج المسحي الوصفي والمنهج التاريخي المقارن. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود نسبة كبيرة من الوزراء يقيمون في المناطق الحضرية. ويحملون مؤهلات علمية عليا. وينحدر معظم أعضائها من أصول عربية مسلمة ، كما كشفت عن وجود تباين أيديولوجي بين أعضاء النخبة الوزارية. واغلبهم في مراحل عمرية شابة ووجود نسبة عالية من المديرين في جميع التشكيلات الوزارية.

– دراسة شذى البطاينة (١٩٩٤م): الخلفية الاجتماعية للصفوة السياسية الأردنية (١٩٥١- ١٩٩٢م). توصلت إلى أن نسبة الوزراء الحاصلين على شهادات عليا- معظمها من الجامعات الغربية- عالية بنسبة (٨٠.٦٪)، ولا توجد فروق في مجالات التخصصات بين أعضاء المجالس، ومعظم أعضاء الصفوة هم من سكان المدن (المناطق الحضرية).

الدراسات الأجنبية:

– دراسة مكلارين (McLaren and Farahmandpur) (٢٠٠١م) ، بعنوان "التعليم لناهضة العولة والإمبريالية الجديدة نحو تربية ثورية" ، خلصت إلى أن التوجه الاقتصادي المعولم الإمبريالي قد عمل على تعزيز الفوارق الطبقية بين فئات الشعب كما عمل على تعريض السياسة العامة إلى سياسات اقتصادية واجتماعية محكومة بقوانين اقتصاد السوق (الطلب، القوى العاملة، تراكم رأس المال ،الخ) .

– دراسة ديفيد دولار وآرت كراي "التجارة والنمو والفقير" ، المنشور في مجلة التمويل والتنمية ، عدد أيلول ، ٢٠٠١م. ركز الباحثان على تجارب مجموعة صغيرة من البلدان النامية ، من بينها الأردن التي شهدت زيادات كبيرة في التجارة ، على مدى العوام العشرين الماضية ، وأشارا إلى هذه البلدان بعبارة "البلدان السائرة على نهج العولة في أعقاب ١٩٨٠م" .

– ويشير افشار (Afshar) ، في دراسته عام (٢٠٠١م): إلى أنه لا يمكن للمخطط أن يمارس عملية التخطيط دون اعتبار التأثيرات العالمية التي تحيط به والتي تمثل أفعال عملية كالعولة. .

– دراسة كالان (Callan) (٢٠٠٠م) بعنوان " العولة في أوروبا" للتعرف على أنماط العولة التي تخضع لها أوروبا حالياً ، فأشار إلى أن العولة هي عملية سياسية محضه. ففي دول أوروبا تحتل المؤسسات السياسية موقع الصدارة من العولة والدعوة لها ، فالسويد مثلاً عملت على إعداد قائمة أولويات في ظل العولة وبدأت تحتل

موقعاً في الوعي الجماهيري في السويد، ويظهر أثر العولمة في أوروبا من خلال: الأخذ بعين الاعتبار جملة المؤشرات المتعلقة بالاتفاقيات الثقافية بين الدول أو بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى. التعاون في مجالات الأبحاث والتبادل الثقافي. تبني الأفكار العولمية كالتركيز على الجودة وضبطها. تبني اللغة الإنجليزية في كثير من المناهج الدراسية، إضافة إلى اعتبارها اللغة الثانية الأكثر انتشاراً في كثير من دول الاتحاد الأوروبي.

- دراسة اليوت (Elliott) (٢٠٠٠م) بعنوان "العولمة في بريطانيا: منظور سياسي" هدفت إلى بيان قدرة الأنظمة الاجتماعية في بريطانيا على الاستجابة لمتطلبات العولمة: السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وقد حدد الباحث مجموعة من الموضوعات الرئيسية التي يجري إعادة صياغتها وفق المستجدات وهي: ١- المدنية (civilization) ٢- تطوير المعرفة و تخزينها ونقلها ٣- تلبية المعايير والحاجات الاقتصادية والصناعية ٤- خدمة المجتمعات المحلية والعالمية ٥- ملاءمة وتلبية الحاجات المستجدة.

- دراسة كيشون (Kishun) (٢٠٠٠م) بعنوان "العولمة في جنوب إفريقيا" هدفت إلى بيان مظاهر العولمة في جنوب إفريقيا، حيث يشير إلى أن عقلية السوق قد أثرت تأثيراً واضحاً في تشكيل الأنظمة والسلوكيات ودفعتها نحو العولمة فقد اتجهت الخدمات من خدمات مموله من قبل الدولة إلى خدمات مموله ذاتياً. ويشير الباحث إلى أن القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية ودعم برامج المجتمع، كما بدأ الانتقال من النظم المغلقة إلى النظم المفتوحة التي تعمل على تعزيز السوق الاقتصادي. وأشار الباحث أيضاً إلى دور ثورة المعلومات وأثرها في عولمة مجالات الحياة المختلفة، وركز على قضية سلعة المعرفة وتسويقها، وقيام الدولة بانتهاج سياسات تسمح وتسهل الهجرة إلى جنوب إفريقيا.

– دراسة بورتير وفيدوفيتش (Porter and Vidovich) (٢٠٠٠م) ،
هدفت إلى توضيح آثار ظاهرة العولمة في بنية ووظائف مؤسسات المجتمع ، وقد
توصلت إلى مجموعة من التأثيرات أهمها: ١- تناقص دعم الحكومات وانتشار
مبدأ الجودة بأقل كلفة. ٢- الدفع باتجاه توفير مصادر دعم بديلة من خلال
المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص واللجوء إلى زيادة الرسوم أو قدوم
الأجانب والتركيز على الاستثمارات المدفوعة وإجراء البحوث المرتبطة بالشركات
والمراكز الاقتصادية. ٣- سيادة مبادئ النوعية والجودة الشاملة في التقييم .

– دراسة بارمنتر (Parmenter) (٢٠٠٠م)، بعنوان "تأثيرات العولمة على
المجتمع الياباني" حيث أشارت إلى جملة تأثيرات تمثلت بالكفاءة والثقافة والاتصال
والتنافسية .

– دراسة كارنوي (Carnoy) (٢٠٠٠م). بعنوان "العولمة وتطوير التعليم"
حيث أشار إلى آثار العولمة المتمثلة باللامركزية والخصخصة وربط التمويل بالأداء
والمهارات والثقافة العلمية ومعايير التقييم .

– دراسة فراي (١٩٦٥م): الصفوة السياسية التركية ١٩٦٠-١٩٢٠م.

Frey,1965,political Elites in the Turkish Republic,1920-1960

أشارت إن أكثر من ٦٠٪ من النواب خريجو جامعات بينما وصلت نسبة
الأميين الذكور في المجتمع التركي إلى أكثر من ٦٠٪ مما يشير إلى الفجوة
الكبيرة بين الصفوة والشعب. وكذلك أظهرت الدراسة من خلال الخصائص
الأخرى كالوظيفة بين الصفوة السياسية والمجتمع التركي أن الفجوة الكبيرة
أيضاً بين الصفوة والشعب ، حيث شكل الموظفين الرسميين أكثر من نصف
أعضاء البرلمان (٤٠٪) في كافة الجمعيات التشريعية.

- دراسة هاكر (1961م) مقارنة جماعتين من الصفوة الأمريكية:

Hacker, 1961, The elected and The Appointed: tow American elites.

حيث أجرى الباحث دراسة مقارنة بين جماعتين من الصفوة الأمريكية، الأولى: هي الصفوة الاقتصادية وتتمثل بعينة من رؤساء الشركات الكبرى والصفوة السياسية والثانية: تتمثل بعينة من أعضاء الكونغرس من النواب خلال العامين 1958 - 1959م. واستند هاكر على افتراض رايت ميلز (أن صفوة القوة تتمتع بخصائص متشابهة من حيث الأساس الطبقي والتعليمي والديني والجغرافي)، إذ كلما زادت أهمية الموقع كلما زادت نسبة الأشخاص الذين يأتون من الشرائح العليا في المجتمع ومن المناطق الحضرية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك تشابهاً في الأصول الجغرافية والمستوى التعليمي لأعضاء النخبة واختلافاً في حجم المدن التي يأتون منها، وكذلك وجود تباين في المستوى التعليمي والديني وتعليم الأبناء. وأن الخلفيات الاجتماعية للنخبة تحدث نوعاً من التعاون والعكس صحيح. وإن الخلافات التي تحدث بين المؤسسات السياسية الاقتصادية جاءت من التباين في سوء الاتصال والفهم بين الأفراد والمؤسسات. إلى جانب ذلك، هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع العولمة وجوانبها المختلفة، وسوف نستعرض هنا أهم الدراسات ذات العلاقة المباشرة وبخاصة تلك التي اهتمت بمجالاتها وتأثيراتها على الوطن العربي .

المنهجية، الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من (٢٢٣) مبحوثاً وهم؛ جميع أعضاء مجلس الأمة – النواب والأعيان، والبالغ عددهم (١٦٥) عضواً، موزعين على النحو التالي؛ (١١٠) عضواً من مجلس النواب المنتخبون من قبل الشعب الأردني ويغطون الدوائر الانتخابية على مستوى المملكة. و(٥٥) عضواً من مجلس الأعيان معينون من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم حسب الدستور الأردني . إضافة لجميع أعضاء مجلس الوزراء في الحكومة رقم (٣٧) والبالغ عددهم (٢٤) وزيراً بمن فيهم رئيس الوزراء وجميع أمراء عامين الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن والبالغ عددهم (٣٤) أميناً حسب بيانات وزارة الداخلية الأردنية عام ٢٠٠٨م.

ورغم الجهود التي بذلها الباحث في متابعة تعبئة الاستبيانات إلا أن مجموع ما تمكن من استعادته قد بلغ (١٧٨) فقط – أي بنسبة ٨٠٪ من مجموع مجتمع الدراسة - .

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات من المبحوثين على المصادر الأولية والثانوية إضافة إلى استمارة صممت خصيصاً لهذه الغاية وتكونت من عدة أجزاء هي :

الجزء الأول: الخصائص النوعية: يتضمن المعلومات العامة والشخصية التي تصف النخب السياسية في الأردن وتشمل مجموعة متغيرات كمية واسمية عددها (١١) وهي : الجنس والعمر والحالة الاجتماعية ، ومكان الإقامة ، والمستوى التعليمي، والديانة، والاتجاه السياسي أو المرجعية الحزبية، والمهنة الحالية، والمناصب السياسية السابقة، كما ويصف طبيعة ظاهرة العولمة من وجهة نظر

النخب السياسية في الأردن من حيث هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ، إعلامية ، وغير ذلك.

الجزء الثاني: ويتضمن الفقرات المتعلقة بالعولمة ، حيث قسمت إلى خمسة

محاور أساسية وهي:- محور مفهوم العولمة ويحتوي على (١٢) فقرة. (١ - ١٢)

محور العولمة الاقتصادية ويحتوي على (١١) فقرة. (١٣ - ٢٣)

محور العولمة السياسية ويحتوي على (١٠) فقرات. (٢٤ - ٣٣)

وبهذا يكون الجزء الثاني من الاستبانة بصورته النهائية قد تكون من

(٣٣) فقرة ، وقد تمت صياغة الفقرات بحيث يكون بعضها إيجابيا ، وبعضها الآخر سلبياً .

تكون سلم الإجابة للأداة الخاصة بقياس اتجاهات النخب السياسية في

الأردن نحو العولمة ، من خمسة درجات بناءً على استجابة أعضاء النخب السياسية لكل فقرة من الفقرات وفقاً لمقياس ليكرت (LEKAR) الخماسي حيث يعطي هذا المقياس الدرجات التالية للعبارة الإيجابية:

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (موافق بشدة) تعطي العلامة (٥)

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (موافق) تعطي العلامة (٤)

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (محايد) تعطي العلامة (٣)

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (معارض) تعطي العلامة (٢)

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (معارض بشدة) تعطي العلامة (١). ملحق

أما العبارات السلبية فيعطي المقياس الدرجات التالية:

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (موافق بشدة) تعطي العلامة (١)

إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (موافق) تعطي العلامة (٢)

- إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (محايد) تعطي العلامة (٣)
إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (معارض) تعطي العلامة (٤)
إذا كانت الإجابة على الفقرة بـ (معارض بشدة) تعطي العلامة (٥)

و بعد إعداد الصياغة الأولية للأداة تم عرضها على مدقق لغوي، ثم تم عرضها على هيئة من المحكمين مكونه من (١٠) خبراء ومختصين في مجال الدراسة ؛ وذلك للتأكد من سلامة الصياغة اللغوية لل فقرات ومدى ارتباط الفقرات بكل مجال وما يرونه مناسباً من حذف أو إضافة أو تعديل بعض الفقرات، ثم تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية من المبحوثين لاستخراج الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) للاستبيان كما يلي:

صدق الأداة :

فتم قياس الصدق الظاهري لمحتوى الأداة عن طريق الصدق التحكيمي بعرضها على هيئة المحكمين من الخبراء والمختصين؛ لإبداء الرأي في كل مجال من المجالات التي وضعت الأداة لقياسها، ولإبداء الرأي كذلك في فقرات كل مجال وصياغة كل فقرة، وبعد دراسة آراء وملاحظات المحكمين تبين ما يلي :

إجماع المحكمين على صدق الأداة ومناسبتها لقياس اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة.

ورود بعض الملاحظات حول الفقرات من حيث الصياغة، والتقديم والتأخير والحذف والإضافة.

وقد أجرى الباحث التعديلات في ضوء اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية ثم وزع على المبحوثين.

ثبات الأداة:

من أجل التأكد من ثبات الإجابات عن الأسئلة ، تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على عدد من الأفراد كعينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة لمعرفة صحة فقراته ووضوح أسئلته فكانت الأسئلة والفقرات تعطي نفس النتائج لدى استخدامها عدة مرات، وفي ضوء هذه العينة الاستطلاعية وتكرار استجاباتها بعد أسبوعين تم تثبيت أداة القياس " الاستبيان". بعد أن تم حساب معامل الارتباط بيرسون لكل محور من محاور الأداة وللأداة ككل، وحصلنا بذلك على معامل ثبات الاختبار (0.89) ، وفيما يلي الجدول رقم (1) يبين معاملات ثبات مقياس اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة ككل ومحاورها . وقد اعتبرت معاملات الثبات مقبولة لأغراض هذه الدراسة.

جدول رقم (1)

معاملات ثبات مقياس اتجاهات النخب السياسية في الأردن

نحو العولمة ككل ومحاورها

التسلسل	المحور	قيمة معامل الثبات
1-	محور مفهوم العولمة	.85
2-	محور العولمة الاقتصادية	.92
3-	محور العولمة السياسية	.89
4-	معامل ثبات المقياس الكلي	.898

" كما تم استخراج معامل الاتساق الداخلي كرونباخ (kronbak alfa) ألفا لمحاور الدراسة والأداة ، كما هو مبين بالجدول أدناه، وتعتبر هذه النسب إحصائياً مقبولة لغايات هذه الدراسة والأداة.

جدول رقم (٢)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمحاور والأداة ككل

المحور	الاتساق الداخلي
مفهوم العولة	.82
العولة الاقتصادية	.84
العولة السياسية	.85
الأداة ككل	.88

وقد تم بناء الأداة باستخدام مقياس ليكرت ، لما له من خصائص ومميزات عديدة ظهرت في البحوث والدراسات السابقة إذ تكمن جوده هذا المقياس في كونه متعدد الأبعاد

إجراءات الدراسة

بعد تحديد مجتمع الدراسة من أعضاء النخبة السياسية في الأردن، بدأ الباحث بتوزيع الاستبانة، في ٦/٢٠٠٨م وعلى النحو التالي:

- ١- قام الباحث بإعداد كتب موجهة لرئاسة الوزراء ومجلسي الأعيان والنواب وللوزراء في وزاراتهم؛ لاتخاذ الترتيبات المناسبة لإجراء الدراسة .
- ٢- قام الأمناء العامون في كل من مجلس الأعيان، والنواب مشكورين بتحويل الاستبيانات إلى الديوان لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وتسهيل مهمة الباحث لكي يتمكن من توزيع الاستبيانات؛ حيث قام ديوان مجلس الأعيان بتوزيع الاستبانة عن طريق صناديق البريد لكل عضو. في حين أن ديوان مجلس

النواب، أوكل المهمة لسكرتير كل طابق من الطوابق الستة لمكاتب النواب ومن خلالهم إلى مدراء مكاتب السادة النواب، حيث تم التنسيق بين الباحث وبينهم حول توزيع ومتابعة وجمع الاستبانة .

في حين أن نواب جبهة العمل الإسلامي تم توزيع الاستبيان عليهم مرتين الأولى في مجلس النواب، والثانية في مقر جبهة العمل الإسلامي حيث يجتمعون أسبوعياً ، وذلك من خلال أمين عام الجبهة والسكرتير.

أما الوزراء فقد قام الباحث بالتوجه إلى دار رئاسة الوزراء بهدف توزيع الاستبانة في إحدى جلسات مجلس الوزراء الدورية، إلا أن طلبه رفض، وتم الاكتفاء بتوزيع الاستبانة على السادة الوزراء المتواجدين داخل دار رئاسة الوزراء عن طريق الديوان، ثم قام الباحث بالتوجه إلى كل وزارة على حدة، وتم تسليم وتسليم الاستبانة للوزراء من خلال مدراء مكاتبهم أو السكرتارية.

أما أمناء الأحزاب السياسية العامون فقد تم توزيع معظم الاستبانات عليهم من خلال زيارة مقار الأحزاب السياسية - بعد مخاطبة وزارة الداخلية لتزويد الباحث بقائمة الأحزاب السياسية المرخصة في الأردن وعناوينها، أما الجزء الباقي فقد تم توزيعه من خلال حضور اجتماعات ولقاءات الأحزاب في الفنادق والنقابات المهنية.

٣- قام الباحث بتوزيع (٢٢٣) استبانة بعدد مجتمع الدراسة، أعيد منها بعد المتابعة الجادة والمستمرة بشكل أسبوعي عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الزيارة (١٩٠) استبانة، واستثنيت (١٢) استبانة لعدم تعبئتها بالشكل المطلوب حيث لم يجب أعضاء النخب السياسية على جميع فقراتها ، وبذا أصبحت الاستبانات القابلة للتحليل (١٧٨) استبانة تمثل مجتمع الدراسة الأصلي.

٤- ترميز وتفرغ وإدخال البيانات في الحاسب لمعالجتها إحصائياً، حيث تم إجراء

المعالجات الإحصائية باستخدام الحاسب على الاستبانات التي استوفت إجاباتها والبالغ عددها (١٧٨) استبانة من خلال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

المعالجة الإحصائية:

بعد إدخال البيانات في الحاسب بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: تكرارات ونسب مئوية، - متوسطات حسابية، - انحراف معياري - واختبارات t -test \ f -test لفحص الفروق. للإجابة عن أسئلة الدراسة بحيث:

- للإجابة عن السؤال الأول تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للخصائص النوعية (كالجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الديانة، المرجعية الحزبية، الاتجاه السياسي، المهنة الحالية، المنصب).
- للإجابة عن السؤال الثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة بأبعادها السياسية، والاقتصادية.
- للإجابة عن السؤال الثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة حسب متغيرات الاتجاه السياسي، والمهنة بحيث تم؛
- لفحص الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ف)، لأثر متغير الاتجاه السياسي، و المهنة - المنصب -

في المحاور والأداة ككل، على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة.

- لفحص الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام اختبار المقارنات البعدية بطريقة توكي حسب متغير الاتجاه السياسي، والمهنة - المنصب - في محاور الأداة، على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة.

عرض النتائج وتحليلها

أولاً: الخصائص النوعية لمجتمع الدراسة :

- **الجنس:** يلاحظ من الجدول أدناه التكرارات والنسب المئوية حسب متغير الجنس، حيث بلغت نسبة الذكور (٩٤,٤%)، وهي أعلى من نسبة الإناث البالغة (٥,٦%).

- **العمر:** حيث جاءت أعلى نسبة مئوية بلغت (٥٠,٦%) لفئة العمر ٥٥ فأكثر، وحصلت فئات العمر ٥٠ - ٥٤ سنة، ٤٩ - ٥٤ سنة، ٤٠ - ٤٤ سنة على نسب مئوية بلغت (٢٤,٧%) و(١١,٨%) و(١٠,١%) على التوالي، وجاءت أدنى نسبة مئوية بلغت (٢,٨%) لفئة العمر ٣٥ - ٣٦ سنة.

- **الحالة الاجتماعية:** حيث جاءت أعلى نسبة مئوية بلغت (٩٧,٨%) لفئة المتزوجين، وحصلت فئة الأراامل على نسبة مئوية بلغت (١,١%)، وجاءت أدنى نسبة مئوية بلغت (٠,٦%) لفئة غير المتزوجين والمطلقين.

- **مكان الإقامة:** حيث جاءت أعلى نسبة مئوية بلغت (٥٩,٦%) لمكان الإقامة في مدينة عمان، وحصلت المدن الأخرى، والقرية، والبادية على نسب مئوية بلغت (٣٢,٦%) و(٥,١%) و(٢,٢%) على التوالي، وجاءت أدنى نسبة مئوية بلغت (٠,٦%) لمكان الإقامة في المخيم.
- **المستوى التعليمي:** حيث جاءت أعلى نسبة مئوية بلغت (٤١%) لحملة البكالوريوس، وحصل حملة الماجستير والدكتوراه على نسبة مئوية بلغت (٢٣%)، وجاءت أدنى نسب مئوية بلغت (٧,٣%) و(٥,٦%) لحملة الثانوية العامة والدبلوم على التوالي.
- **الديانة:** حيث بلغت نسبة المسلمين (٩٢,٧%)، وهي أعلى من نسبة المسيحيين البالغة (٧,٣%).
- **الاتجاه السياسي:** حيث جاءت أعلى نسبة مئوية بلغت (٥١,٧%) للاتجاه المستقل، وحصلت اتجاهات الوسطي، والديني، والقومي على نسب مئوية بلغت (٢٨,١%) و(١٠,٧%) و(٦,٧%) على التوالي، وجاءت أدنى نسب مئوية بلغت (٢,٨%) للاتجاه اليساري.
- **المهنة (المنصب):** حيث جاءت أعلى نسبة مئوية بلغت (٥٥,٦%) لمهنة النائب، وحصلت مهن العين، وأمين عام الحزب، على نسب مئوية بلغت (٢٠,٨%) و(١٢,٤%) على التوالي، وجاءت أدنى نسب مئوية بلغت (١١,٣%) لمهنة الوزير.
- **المنصب السياسي السابق:** ويلاحظ من الجدول أدناه أن نسبة الأشخاص الذين تولوا مناصب سياسية بلغت (٥١,١%) بينما بلغت نسبة الذين لم يتولوا أي مناصب سياسية في السابق (٤٨,٩%)، أما بالنسبة للأشخاص الذين أجابوا بنعم، فقد بلغت أعلى نسبة مئوية بلغت (٤٥,١%) لفئة الوزراء، بينما كانت أدنى نسبة مئوية بلغت

(٢,٢٪) لفئة رئيس وزراء، وكان هناك ما نسبته (٤٨,٩٪) من عينة الدراسة لم تجب لأنها لم تتول أي منصب سياسي سابقاً.

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية لخصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	168	94.4
	أنثى	10	5.6
	المجموع	178	100
العمر	٣٥ - ٣٦	5	2.8
	٤٠ - ٤٤	18	10.1
	٤٥ - ٤٩	21	11.8
	٥٠ - ٥٤	44	24.7
	٥٥ فأكثر	90	50.6
	المجموع	178	100
الحالة الاجتماعية	أعزب	1	.6
	متزوج	174	97.8
	مطلق	1	.6
	أرمل	2	1.1
	المجموع	178	100

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
مكان الإقامة	مدينة عمان	106	59.6
	مدن أخرى	58	32.6
	قرية	9	5.1
	بادية	4	2.2
	مخيم	1	.6
	المجموع	178	100
المستوى التعليمي	ثانوية	13	7.3
	دبلوم	10	5.6
	بكالوريوس	73	41.0
	ماجستير	41	23.0
	دكتوراه	41	23.0
	المجموع	178	100
الديانة	مسلم	165	92.7
	مسيحي	13	7.3
	المجموع	178	100
الاتجاه السياسي	ديني	19	10.7
	وسطى	50	28.1
	يساري	5	2.8
	قومي	12	6.7
	مستقل	92	51.7
	المجموع	178	100

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
المهنة (المنصب)	وزير	20	11.3
	عين	37	20.8
	نائب	99	55.6
	أمين عام حزب	22	12.4
	المجموع	178	100
هل سبق أن توليت مناصب سياسية	توليت	91	51.1
	لم أتول	87	48.9
إذا كان جوابك نعم حدد	رئيس وزراء	2	2.2
	وزير	41	45.1
	غين	9	9.9
	نائب	27	29.7
	أمين عام حزب	4	4.4
	أخرى	8	8.8
	لم يجيبوا	87	48.9
	المجموع	91	100.0

ثانياً - النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: ما اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية ؟

للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة بأبعادها السياسية ، والاقتصادية ، والجداول ذوات الأرقام (١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠) أدناه توضح ذلك.

فبين الجدول أدناه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور العولمة، حيث جاء محور العولمة السياسية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣.٤٧) بانحراف معياري (٠.٣٧)، والعولمة الاقتصادية، حصلت على متوسط حسابي (٣.٠٥) بانحرافات معيارية (٠.٤٢) بينما جاء محور مفهوم العولمة في المرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (٢.٦٤) بانحراف معياري (٠.٦٥) وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣.٠٩) بانحراف معياري (٠.٣٩).

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور والأداة ككل على اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المحور	المحور	المتوسط الحسابي	رتبة المحور	الانحراف المعياري
٣	العولمة السياسية	3.47	١	.37
٢	العولمة الاقتصادية	3.05	٢	.42
١	مفهوم العولمة	2.64	٣	.65
	الأداة ككل	3.09		.39

المحور الأول: اتجاهات النخبة السياسية نحو مفهوم العولمة:

ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم [٥] أن النخبة السياسية في الأردن أظهرت اتجاهات إيجابية في مضمون أربع فقرات في محور مفهوم العولمة الفقرة رقم [١] والتي تنص على " العولمة ومدلولاتها المختلفة ظاهرة حديثة ظهرت في بداية

التسعينات من القرن الماضي. " وجاءت بالمرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ [٣,٧٧] وانحراف معياري [٠,٩٧].

في حين كانت اتجاهاتهم سلبية في مضمون الفقرات الثمانية ذوات الأرقام التالية الفقرة رقم [١٢]، [٢]، [٦]، [٥]، [٤]، [٨]، [٣]، [١١]، حيث جاءت الفقرة رقم [١١] والتي تنص على "يقوم على ترويج ونشر وتنفيذ فكر وقيم العولمة مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية الجات والشركات متعددة الجنسيات. " بالمرتبة الثانية عشر [الأخيرة] إذا حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ [١,٧٠] وانحراف معياري (٠,٦٠)، واحتلت الفقرات التي سبقتها المراتب من الحادية عشر إلى الخامسة على التوالي.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور مفهوم العولمة [٢,٦٤] بانحراف معياري [٠,٦٥]، مما يعني أن اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو محور مفهوم العولمة ككل، غالباً ما يكون اتجاهها سلبياً.

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مفهوم العولمة على اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المؤثر	الفقرات	المتوسط الحسابي	رتبة المؤثر	الانحراف المعياري
١	العولمة ومدلولاتها المختلفة ظاهرة حديثة ظهرت في بداية التسعينات من القرن الماضي.	3.77	١	.97
٩	تسهم العولمة في حرية انتقال السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود.	3.74	٢	.96

رقم المؤثر	الفقرات	المتوسط الحسابي	رتبة المؤثر	الانحراف المعياري
٧.	العولمة ظاهرة حتمية لا مفر منها تطرح الكثير من الفرص لمن يريد الثراء وتهدد من يتجاهلها.	3.35	٣	1.22
١٠.	تساعدا لعولمة على الاندماج والانفتاح والتبادل في مختلف المجالات.	3.35	٣	1.28
١٢.	لن يكتب للعولمة النجاح.	2.84	٥	1.21
٢.	التوجه نحو العولمة ظاهرة إيجابية يخدم جميع دول العالم.	2.37	٦	1.15
٦.	العولمة هي إحدى أدوات الصهيونية في السيطرة على العالم.	2.36	٧	1.29
٥.	العولمة تطور طبيعي للإمبريالية العالمية.	2.18	٨	1.11
٤.	العولمة نظام استعماري تحت غطاء اقتصادي ثقافي.	2.12	٩	1.25
٨.	العولمة تهدف إلى خدمة دول وشعوب العالم الثالث.	1.97	١٠	1.02
٣.	العولمة نظام عالمي يحقق بالدرجة الأولى مصالح أمريكا والغرب.	1.90	١١	1.16
١١.	يقوم على ترويج ونشر وتنفيذ فكر وقيم العولمة مؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية الجات متعددة الجنسيات.	1.70	١٢	.60
	الكلية	2.64		0.65

المحور الثاني: اتجاهات النخب السياسية نحو العولمة الاقتصادية:

يبين الجدول رقم [٦] ترتيب فقرات هذا المحور حسب رتبها، كما يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاتجاهات أعضاء النخبة السياسية في الأردن على فقرات العولمة الاقتصادية. ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول [١٦] أن أعضاء النخبة السياسية في الأردن أظهروا اتجاهات إيجابية في مضمون الفقرات السبعة ذوات الأرقام التالية في محور العولمة الاقتصادية [١٦، ١٥، ١٧، ١٣، ٢٣، ١٩، ١٨] حيث جاءت الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على "ينبغي أن تضع المنظمات الدولية المختلفة، مثل منظمة التجارة العالمية، حداً أدنى من المعايير المتعلقة بالعمل والبيئة." بالمرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي [٤,١١] وانحراف معياري [٠,٥٩] واحتلت الفقرات التي تليها المرتبة من الثانية حتى السابعة على التوالي في حين أظهر أفراد العينة اتجاهات سلبية في مضمون الفقرات الأربعة ذوات الأرقام [٢٢، ١٤، ٢٠، ٢١] علماً بأن الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على "لمواجهة العولمة على الدول العربية العمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية." جاءت بالمرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي [١,٥٢] وانحراف معياري (٠,٠٧) وحلت الفقرات التي سبقتها المراتب من العاشرة حتى الثامنة على التوالي وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور العولمة الاقتصادية (٣,٠٥) بانحراف معياري (٠,٤٢).

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور العولمة الاقتصادية على اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

رقم المؤثر	الفقرات	المتوسط الحسابي	رتبة المؤثر	الانحراف المعياري
١-	ينبغي أن تضع المنظمات الدولية المختلفة مثل منظمة التجارة العالمية حدا أدنى من المعايير المتعلقة بالعمل والبيئة.	4.11	١	.59
٢-	إذا أصبحت الدول العربية أقوى اقتصاديا سيكون لذلك تأثير إيجابي على الأردن والوطن العربي.	3.98	٢	.98
٣-	ينبغي على المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تضع سياسات نقدية للدول التي تواجه مشاكل اقتصادية.	3.69	٣	1.16
٤-	العولمة ظاهرة اقتصادية عالمية تدعو إلى إزالة القيود التي تعيق التجارة الدولية.	3.65	٤	1.01
٥-	تؤدي العولمة إلى زيادة المنافسة الاقتصادية مما يعود بالفائدة على جودة السلع والخدمات.	3.58	٥	1.00
٦-	لحرية انتقال رأس المال عبر الحدود تأثير إيجابي على الاقتصاد الأردني.	3.50	٦	1.12
٧-	إن لاتفاقية التجارة الحرة آثار إيجابية على الاقتصاد الأردني.	3.41	٧	1.15
٨-	تتهي العولمة دور القطاع العام وتبعد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني وتفتح آفاقا جديدة لتطوير الصناعة والتجارة الأردنية والعربية.	2.25	٨	1.07

رقم المؤثر	الفقرات	المتوسط الحسابي	رتبة المؤثر	الانحراف المعياري
٩ -	تقوم العولمة الاقتصادية على مبدأ المساواة بين الدول.	2.16	٩	1.07
١٠ -	على الحكومة أن تقوم باتخاذ إجراءات وقائية من أجل حماية المنتجات والصناعات الوطنية.	1.67	١٠	.70
١١ -	لمواجهة العولمة على الدول العربية العمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية.	1.52	١١	.70
	الكلي	3.05		.42

المحور الثالث: اتجاهات النخبة السياسية نحو العولمة السياسية:

يبين الجدول رقم (٧) ترتيب فقرات هذا المحور حسب رتبته، كما يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لاستجابات أعضاء النخبة السياسية على فقرات بعد العولمة السياسية. ويلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٨) أن أعضاء النخب السياسية في الأردن أظهروا اتجاهات إيجابية في مضمون الفقرات الخمسة ذوات الأرقام التالية في محور العولمة السياسية (٣١، ٣٠، ٣٢، ٤٠، ٣٨)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣١) والتي تنص على " على الدول العربية أن تعمل من أجل الوصول إلى شكل من الوحدة السياسية لتجنب التأثيرات السلبية للعولمة . " بالمرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي (٤,٥٦) وبانحراف معياري (٠,٥٧) وحلت الفقرات التي تلتها في المراتب من الثانية حتى الخامسة على التوالي.

في حين أظهر أعضاء النخبة السياسية في الأردن اتجاهات سلبية في مضمون الفقرات الأربعة ذوات الأرقام التالية (٢٩، ٢٦، ٢٥، ٣٨) على نفس المحور، حيث جاءت الفقرة رقم

(٣٨) والتي تنص على " تؤدي العولمة إلى تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول المستقلة . " بالمرتبة الأخيرة بأدنى متوسط حسابي بلغ (٨.٢٨) وبانحراف معياري (١.١٤) واحتلت الفقرات التي سبقتها بالمراتب من الثامنة حتى السادسة على التوالي.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور العولمة السياسية (٣.٤٧) بانحراف معياري (٠.٣٧)، مما يشير إلى أن هناك اتجاه إيجابي لدى الباحثين نحو العولمة السياسية.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور العولمة السياسية على اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم المؤثر	الفقرات	المتوسط الحسابي	رتبة المؤثر	الانحراف المعياري
٣١	على الدول العربية أن تعمل من أجل الوصول إلى شكل من الوحدة السياسية لتجنب التأثيرات السلبية للعولمة.	4.56	١	.57
٣٠	على الدول العربية أن تعمل على مزيد من التنسيق بين سياساتها في إطار الجامعة العربية وغيرها من المؤسسات العالمية وذلك لتجنب سلبية العولمة.	4.42	٢	.70
٣٢	على الدول العربية أن تعمل على الوصول إلى سياسة خارجية مشتركة لمواجهة الهيمنة الخارجية.	4.41	٣	.87

رقم المؤثر	الفقرات	المتوسط الحسابي	رتبة المؤثر	الانحراف المعياري
٣٨.	إن العالم العربي بصفته يمثل عددا من الدول يجب أن يكون له مقعد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.	4.29	٤	.95
٣٧.	إن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم في ظل العولمة.	3.84	٥	.99
٢٩.	في ظل العولمة ينبغي أن يكون للمجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة الحق في استخدام القوة العسكرية لمنع الانتهاكات الخطيرة للقوانين الدولية التي تقوم بها الحكومات الوطنية.	2.91	٦	1.42
٢٦.	ستؤدي العولمة إلى ظهور حكومة عالمية منتخبة لتدبير العالم.	2.47	٧	1.22
٢٥.	العولمة نظام يقفز على الدولة والوطن والأمة.	2.42	٨	1.10
٢٨.	تؤدي العولمة إلى تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول المستقلة.	2.28	٩	1.14
	الكلي	3.47		.37

ثالثاً - النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث :

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة تعزى لأثر متغيرات الاتجاه السياسي، والمهنة؟ للإجابة عن السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العولمة في مجالات المفهوم، والعولمة

الاقتصادية ، والعملة السياسية ، حسب متغيرات الاتجاه السياسي ، والمهنة ،
والجداول أدناه توضح ذلك.

- تأثير الاتجاه السياسي على اتجاهات النخبة السياسية نحو العملة.

يبين الجدول أدناه تبايناً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على
اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العملة في المحاور والأداة ككل ، بسبب
اختلاف فئات متغير الاتجاه السياسي (ديني ، وسطي ، يساري ، قومي ، مستقل).

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الاتجاه السياسي على محاور الدراسة
في اتجاهات النخبة السياسية في الأردن نحو العملة

مستقل	قومي		يساري		وسطي		ديني			
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
.548	2.85	.803	2.52	.913	2.83	.692	2.42	.370	2.22	مفهوم العملة
.383	3.16	.544	3.02	.846	2.84	.359	2.99	.337	2.75	العملة الاقتصادية
.389	3.52	.281	3.53	.657	3.48	.301	3.43	.304	3.25	العملة السياسية
.352	3.22	.522	3.01	.636	3.00	.331	2.98	.218	2.76	الأداة ككل

ولفحص الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام
اختبار تحليل التباين الأحادي لأثر متغير الاتجاه السياسي في المحاور والأداة
ككل ، على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العملة ، فإظهار تحليل

التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في استجابات أعضاء النخبة تعزى لأثر الاتجاه السياسي في جميع المحاور والأداة ككل على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة.

ولفحص الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار المقارنات البعدية بطريقة توكي حسب متغير الاتجاه السياسي على جميع المحاور والأداة ككل، فأظهرت نتائج اختبار توكي ما يلي :- وجود فروق بين الاتجاه الديني والوسطي من جهة والاتجاه المستقل من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه المستقل، في محور مفهوم العولمة.

- وجود فروق بين الاتجاه الديني من جهة والاتجاه المستقل من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه المستقل، في محور العولمة الاقتصادية.
- وجود فروق بين الاتجاه الديني من جهة والاتجاه المستقل من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه المستقل، في محور العولمة السياسية.
- وجود فروق بين الاتجاه الديني والاتجاه الوسطي من جهة والاتجاه المستقل من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الاتجاه المستقل، في الأداة ككل.

رابعاً - تأثير المهنة على اتجاهات النخبة السياسية نحو العولمة.

يبين الجدول أدناه تبايناً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة في المحاور والأداة ككل، بسبب اختلاف فئات متغير المهنة (وزير، عين، نائب، أمين عام حزب).

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب المهنة على محاور الدراسة
في اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة

	وزير		عين		نائب		أمين عام حزب	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مفهوم العولمة	2.83	.449	2.83	.724	2.53	.583	2.64	.837
العولمة الاقتصادية	3.35	.382	3.06	.333	3.01	.365	2.90	.640
العولمة السياسية	3.37	.223	3.43	.402	3.52	.371	3.40	.373
الأداة ككل	3.20	.299	3.19	.324	3.04	.381	3.02	.530

ولفحص الفروق الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لأثر متغير المهنة في المحاور والأداة ككل، على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة، وظهر تحليل التباين الأحادي النتائج التالية:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) في استجابات أعضاء النخبة تعزى لأثر المهنة في محاور مفهوم العولمة، والعولمة السياسية، والأداة ككل على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) في استجابات أعضاء النخبة تعزى لأثر المهنة في محاور العولمة الاقتصادية، على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة. ولفحص الفروق الزوجية الدالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار المقارنات البعدية بطريقة توكي حسب متغير المهنة في محاور العولمة الاقتصادية، ويلاحظ من نتائج الاختبار ما يلي :

- وجود فروق بين مهنة الوزير من جهة ومهن العين والنائب وأمين عام حزب من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح مهنة الوزير، في محور العولمة الاقتصادية. ولعل ذلك يعود لكون الوزير أحد أعضاء السلطة التنفيذية حسب الدستور الأردني وبالتالي فإن حجم اطلاعه ومعرفته بالمستجدات والمتغيرات العالمية أكبر إضافة إلى قدرته على اتخاذ القرار كبيرة وواضحة أضف إلى ذلك أن البعد الاقتصادي يعتبر أكثر أبعاد العولمة وضوحاً وهذا ما أشارت إليه بعض الكتابات والدراسات السابقة بأن العولمة يغلب عليها الطابع الاقتصادي.

جدول (١٠)

ملخص الفروق الدالة إحصائياً على اتجاهات النخب السياسية نحو العولمة في محاورها وفقاً لأثر المتغيرات المستقلة

الأداة	العولمة السياسية	العولمة الاقتصادية	مفهوم العولمة	المحاور المتغير
كل	دال	دال	دال	الاتجاه السياسي
غير دال	غير دال	دال	غير دال	المهنة

يمثل الجدول أعلاه ملخصاً لتأثير المتغيرات المستقلة في الدراسة على اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة، ويتضح أن الاتجاه السياسي ذو دلالة واثري في جميع محاور الدراسة، أما متغير المهنة فهو مؤثر في محور العولمة الاقتصادية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: خصائص النخب السياسية: يلاحظ أن نسبة كبيرة من أعضاء النخبة السياسية في الأردن من الذكور، وأعمارهم أكثر من (55) سنة، ومتزوجون، وقيمون في المدن ونسبة كبيرة منهم يقيمون في مدينة عمان، ومعظمهم من حملة درجة البكالوريوس، ومهنتهم الحالية في السلطة التشريعية، وأصحاب اتجاهات سياسية مستقلة، وسبق أن تولوا مناصب سياسية تمثلت معظمها بمهنة وزير، وبشكل أكثر تحديدا جاءت خصائص النخبة السياسية في الأردن، على النحو التالي:

- ١- وجود نسبة كبيرة من النخبة السياسية يقيمون في المناطق الحضرية. وبخاصة في مدينة عمان. رغم اختلاف حجم المدن التي يأتون منها.
- ٢- وجود نسبة كبيرة من النخبة يحملون مؤهلات علمية عليا. مما يشير إلى فجوة صغيرة بين النخبة والشعب.
- ٣- نسبة كبيرة من النخبة السياسية تنحدر من الديانة الإسلامية وهذا يتفق مع تركيبة المجتمع الأردني ومع حجم اتباع الدين الإسلامي.
- ٤- وجود تباين أيديولوجي بين أعضاء النخبة السياسية مع ميل واضح للاتجاه المستقل.
- ٥- معظم أعضاء النخبة السياسية ذكور، ويعود ذلك لطبيعة الثقافة السائدة والتي تتحاز لصالح الذكور (بيومي، ٢٠٠٠م) و(خمش، ٢٠٠٠م) أكثر من الإناث، كما قد يعود ذلك إلى أن الذكور أسبق من الإناث في التعليم وبالتالي جاءت فرصهم في العمل واكتساب الخبرات وتولي المناصب أكبر.

٦- نسبة كبيرة من النخبة السياسية في مراحل عمرية كبيرة أكثر من (٥٥) سنة ، ووجود نسبة عالية ممن تولوا مناصب سياسية سابقا ضمن بنية الصفوة الحالية. مما يوحي بوجود ما يسمى صفوة القوة التي أشار إليها رايت ملز. إذا أن غالبية أعضاء النخبة السياسية سبق أن تولوا مناصب فإن لم يكونوا أعضاء في الحكومة فهم من الأعيان أو من النواب أو من الأحزاب والعكس صحيح، وقد يحتلوا أكثر من موقع في نفس الوقت وهذا يتفق مع دراسة طه (١٩٩٨م). وتتفق نتائج هذه الدراسة مع معظم ما توصلت إليه الدراسات السابقة؛ دراسة أوشيك (١٩٩٧م)، البطاينة (١٩٩٤م)، في حين تختلف مع دراسة أوشيك حول المرحلة العمرية لأعضاء النخبة السياسية.

و يمكن الاستعانة بهذه الخصائص الاجتماعية لأعضاء النخبة السياسية ليستدل من خلالها على الاتجاهات المحتملة وسلوكهم إزاء مجموعة من القضايا لا سيما تلك التي يدور حولها جدل واضح كالعولمة، وهذا ما ركز عليه أصحاب المدرسة النخبوية كما ركزت عليه دراسة حرتوقة (١٩٩٧م) حين أشار إلى تأثير الخصائص الاجتماعية، و الانتماء الحزبي، و العقائدي على مواقف واتجاهات أعضاء النخبة من اتخاذ القرار ، كما ركز عليه رايت ملز حين افترض أن صفوة القوة تتمتع بخصائص متشابهة من حيث الأساس التعليمي والديني والجغرافي.

٧- ويرى غالبية أعضاء النخبة السياسية في الأردن أن مفهوم العولمة يشير إلى ظاهرة اقتصادية وسياسية وثقافية إعلامية واجتماعية ، مركزين بشكل أساسي على احتواء العولمة على المفهوم الاقتصادي ثم السياسي .

ويفسر الباحث ذلك ؛ من باب أن البعد الاقتصادي للعولمة من أكثر الأبعاد وضوحاً وأثراً في حياة المجتمع والفرد ، لدرجة أن البعض يعرف العولمة بأنها ظاهرة اقتصادية تتمثل مؤشراتها بتحرير التجارة وفتح الحدود ، و حرية انتقال السلع والخدمات والمال والمعلومات والعمال ، والمنافسة والجودة والخصخصة ...،ومن أهم

مؤسساتها : منظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد ، والشركات متعددة الجنسيات.

أما كون العولمة تحتوي على المفهوم السياسي ، فإن ذلك يعود لاهتمام النخبة السياسية في الأردن بالدرجة الأولى بالأحداث والمتغيرات الدولية ، كالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتعددية. باعتبارها ركائز وموجهات لبناء القرار السياسي . ثم أن الفرص المتاحة لهم من احتكاك واتصال بالثقافات والمجتمعات الأخرى كثيرة وتزيد من إمكانية اطلاعهم على تجارب الدول في التعامل مع العولمة وآثارها ، مما يجعل وعيهم ومواقفهم واتجاهاتهم من العولمة ببعديها الاقتصادي والسياسي أكثر وضوحا .

ثانياً: اتجاهات النخب السياسية في الأردن نحو العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية:

أ - اتجاهات النخب السياسية نحو مفهوم العولمة:

أشارت النتائج إلى أن أعضاء النخب السياسية أظهروا اتجاهاً إيجابياً في مضمون أربعة فقرات من أصل اثني عشر فقرة ، وربما يعزي ذلك إلى أنهم ينتمون إلى الاتجاه السياسي المستقل في موقفهم من العولمة: وهو الذي يتناغم مع بعض الأنظمة العربية والذي يبشر بحتمية تطبيق هذا النظام وبالتالي يبشرون بالعولمة وينادون بها.

وقد يكون مفهوم العولمة مختلفاً حوله ، ولا يوجد تعريف محدد وتصور معروف لنشأتها بشكل عام. والأرجح أنها حديثة الظهور كما يقول البعض ، في حين يرى البعض الآخر أنها قديمة. وقد يعود ذلك لعدم اهتمام النخبة السياسية في الأردن بمفهوم العولمة وحقيقتها إذ إنها قضية غير واضحة المعالم . إضافة لتقصير وسائل الإعلام في التعامل مع هذه الظاهرة والتوعية بها ، خصوصاً إذا ما عرفنا بأن

غالبية أعضاء النخبة السياسية هم من حملة درجة البكالوريوس وقد حصلوا عليها قبل سنوات سابقة لم يتعرضوا فيها لظاهرة العولمة. ومن جانب آخر قد يكون ذوو الاستجابات العالية يحملون اتجاهات إيجابية نحو العولمة من باب التملق لبعض الأنظمة العربية التي تبشر بحتمية العولمة

وتتفق نتائج هذه الدراسة حول مفهوم العولمة وحدثته مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل أبو لبده (٢٠٠٥م)، ودراسة مسعد(٢٠٠٤م).

في حين كانت اتجاهاتهم سلبية في مضمون ثمان فقرات ، وربما يعود ذلك إلى نقص الوعي لدى غالبية أفراد العينة المبحوثة بموضوع العولمة. ويعزو الباحث هذه المواقف من باب أن المستجيبين يستندون إلى قاعدة من المنطلقات الفكرية، والأيدولوجية التي ترفض العولمة باعتبارها لا تختلف عن الأمركة، والإمبريالية، والاستعمار، والهيمنة، والصهيونية وهو رفض فكري.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة أهمها دراسة كل من مسعد (٢٠٠٤م)، عنانزه (٢٠٠٠م)، كفري(٢٠٠١م)، أبو لبده (٢٠٠٥م).

ب - اتجاهات النخب السياسية نحو العولمة الاقتصادية:

أظهرت النتائج أن أعضاء النخبة السياسية في الأردن أظهروا اتجاهاً إيجابياً بمضمون سبعة فقرات من أصل إحدى عشرة فقرة، وربما يعود ذلك إلى أن مظاهر العولمة الاقتصادية وآليات التعامل معها معروفة لدى الغالبية، فظهور التكتلات الاقتصادية، وحرية انتقال رأس المال، وإزالة القيود، والمنافسة، وتدخل المؤسسات الدولية كلها أفعال ومؤسسات عولمة ظاهرة ملموسة لا تحتاج إلى كثير من التحليل إضافة إلى دور وسائل الإعلام في الترويج لظاهرة العولمة الاقتصادية. لأن واقع الاقتصاد الأردني يمثل مرآة واضحة تعكس تقلبات الأسواق العالمية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج بعض الدراسات السابقة حول الفقرات الإيجابية - أهمها دراسة :

قلعاوي(٢٠٠٠م)، جديتاوي (٢٠٠٢م)، عنانزه (٢٠٠٠م)، الكفري (١٩٩٢م)، مسعد(٢٠٠٤م). أما كون اتجاهاتهم سلبية في أربعة فقرات ربما يعود إلى أن غالبية أعضاء النخبة السياسية من ذوي الاتجاهات السياسية غير مختصين في هذا المجال. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج معظم الدراسات السابقة حول الفقرات السلبية وتتعارض مع دراسة مسعد (٢٠٠٤م).

ح - اتجاهات النخبة السياسية نحو العولمة السياسية:

أشارت النتائج أن أعضاء النخبة السياسية أظهروا اتجاهاً إيجابياً في مضمون ست فقرات من أصل عشرة في البعد السياسي، وربما يعزى ذلك إلى متابعة واهتمام أعضاء النخب السياسية للقضايا والتحولت السياسية من ناحية، والتحول في السياسية الأردنية لتواكب العولمة من الناحية الأخرى، فقضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وتراجع دور الدولة ومتطلبات التعامل مع العولمة، من الأمور التي تبرز بوضوح على الساحة الأردنية، وتتناقلها وسائل الإعلام بشكل مكثف، بالإضافة إلى متابعة أفراد العينة للأحداث السياسية العالمية والتي أصبحت تشكل جزءاً كبيراً من اهتماماتهم. خصوصاً وأن جزءاً منهم معني بإيجاد التشريعات المناسبة وبعضهم الآخر مسؤول عن تنفيذها. متفقة هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة أهمها دراسة مسعد (٢٠٠٤م)، عنانزه (٢٠٠١م)، الكفري (١٩٩٢م).

ثالثاً: تأثير الاتجاه السياسي على اتجاهات النخب السياسية نحو العولمة:

أظهرت نتائج المعالجات الإحصائية؛ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس اتجاهات العولمة تعزى لأثر متغير الاتجاه السياسي، ولصالح أعضاء النخبة السياسية في الأردن من أصحاب الاتجاه المستقل. وربما تعود هذه الفروق إلى عدم وجود فهم واضح ومحدد لظاهرة العولمة بأبعادها وآثارها على المجتمع الأردني،

كون العولمة حدث جديد الظهور على الساحة الأردنية، وحضت باهتمام عالمي ومحلي. والمواقف منها آخذة بالتشكل وهذا أمر منطقي باعتبار أن لكل حزب أيديولوجية مستقلة، والتي غالباً ما تحدد سلوك ورؤى واتجاهات ومواقف أتباعه من المستجندات، والمتغيرات.

أما عن كون النخبة السياسية من ذوي الاتجاه المستقل جاءت بالمرتبة الأولى، ولعل ذلك عائد لعدم اهتمام أفراد المجتمع الأردني بالأحزاب وآليات عملها، أو لعدم وجود حزب ذا برنامج واضح ومقنع لغالبية أفراد المجتمع، إضافة إلى أن الانتساب إلى الأحزاب يسوده نوع من الخوف والرهبة، مبعثها الموروث الاجتماعي حول الأحزاب والحزبيين مما يجعل الأفراد يحجمون عن الانضمام للأحزاب. والأرجح أنهم ينتمون إلى اتجاه المؤيدين للعولمة: وهو الذي يتناغم ويتملق لبعض الحكومات العربية التي تبشر بحتمية تطبيق هذا النظام.

أما كون استجابات أصحاب الاتجاه الديني من النخبة جاءوا بأقل متوسط حسابي على محاور العولمة، فإن ذلك عائد إلى أن مواقفهم تستند إلى قاعدة من المنطلقات الفكرية والأيدلوجية التي ترفض العولمة وهو رفض فكري يعود إلى تبنينهم لمواقف مسبقة بحكم أيديولوجياتهم وعقائدهم والتي غالباً ما تنظر لهذه القضايا كما لو كانت متعلقة بالغزو الثقافي الغربي، الذي يسعى إلى فرض النموذج الغربي للحياة بأنماطها وثقافتها وقيمتها وقضاياها. وقد يعزى ذلك إلى أنهم عبروا عن وعيهم ومعرفتهم بهذه القضايا أكثر من تعبيرهم عن اتجاهاتهم منها.

وربما ذلك عائد إلى أن ذوي الاتجاه المستقل غير محددين بإيديولوجيات مسبقة وقوالب جامدة في تعاملهم مع المستجندات والمتغيرات، وبالتالي هامش الحرية مفتوح لهم في التفاعل معها ومن الحكم عليها سلباً أو إيجابياً، على العكس من أصحاب الاتجاهات السياسية الأخرى التي تتحكم بسلوك منتسبيها ومواقفهم.

رابعاً: تأثير المهنة - المنصب - على اتجاهات النخب السياسية نحو العولمة:

أظهرت نتائج المعالجات الإحصائية ؛ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس اتجاهات محاور مفهوم العولمة، والعولمة السياسية، والأداة ككل تعزى لأثر متغير المهنة - المنصب - لأعضاء النخبة السياسية في الأردن.

وأظهرت نتائج المعالجات الإحصائية ؛ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس اتجاهات محاور العولمة الاقتصادية ، والأداة ككل تعزى لأثر متغير المهنة - المنصب - ولصالح الوزير من أعضاء النخبة السياسية في الأردن.

ويفسر الباحث ذلك بوجود ثقافة خاصة ومشاركة بين أعضاء النخبة السياسية ، توحد مواقفهم واتجاهاتهم من العولمة ببعدها السياسي. هذه الثقافة شكلتها عوامل وظروف سياسية ، واقتصادية خاصة. وقد يعود ذلك لعدم تكون وعي كامل - جهل - ومعرفة حقيقية بظاهرة العولمة وأبعادها المختلفة وبخاصة البعد السياسي.

ويفسر الباحث وجود الفروق من باب اعتبار البعد الاقتصادي هو الجانب الأكثر وضوحاً في العولمة وبالتالي مؤثراته وتأثيراته ظاهرة للعيان، مما يساعد على تشكيل مواقف واتجاهات واضحة نحوها أما رفضاً أو قبولاً.

أما كون الفروق لصالح الوزير دون المناصب الأخرى، فذلك يعود لان الوزير يمثل أحد أعضاء السلطة التنفيذية حسب الدستور الأردني وبالتالي أدواره والامتيازات الممنوحة له تتيح فرص الإطلاع على آخر المستجدات والاحتكاك بالثقافات والمجتمعات ذات التجارب الناجحة في تكيفها وتفاعلها مع العولمة.

كما أن قدرته على التخطيط والتنفيذ أكبر وبخاصة في المجالات الاقتصادية باعتبارها الطابع الغالب على العولمة، وهذا ما أكده العديد من المنظرين

أو ربما أن الوزير أقل حرية من غيره من أعضاء النخب السياسية في التعبير عن رأيه ومواقفه، وذلك كونه يعمل ضمن إطار محدد ومرسوم بكتاب التكليف السامي للحكومة والتي غالباً ما تحدد أهداف المرحلة ومتطلباتها. وهذا ما تؤكدته المشاهدات الواقعية للباحث من كون الوزير وهو في موقع عمله يبدي كل الرضى عن الأداء والتوجه، وعندما يغادر موقعه يظهر مواقف واتجاهات مغايرة.

والنخب السياسية الأردنية في تلك المواقف والاتجاهات يتفقون مع ما أشار إليه السعدون (٢٠١١م) من أن الاتجاهات السياسية من العولمة حسب التصنيف العربي تقسم إلى ثلاث اتجاهات هي :

- ١- الاتجاه الأول: وهو الذي يستند إلى قاعدة من المنطلقات الفكرية والأيدلوجية التي ترفض العولمة وهو رفض فكري. وهذا ما تمثله النخبة السياسية من دون السلطة التنفيذية.
- ٢- الاتجاه الثاني: وهو الذي يتناغم ويتملق لبعض الحكومات العربية والذي يبشر بحتمية تطبيق هذا النظام. وتمثله السلطة التنفيذية .
- ٣- الاتجاه الجماهيري العفوي الواعي والرافض للعولمة، وهو الأعم والأغلب فهو الاتجاه الجماهيري الواسع ولكنه الأقل تأثيراً . وهذا ما تمثله الأحزاب السياسية إضافة لبعض أعضاء السلطة التشريعية - بعض النواب والأعيان من ذوي الاتجاه الديني والقومي.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بمجموعة نقاط أهمها:

- ضرورة الوعي بحقيقة العولمة ومجالاتها المختلفة وآثارها المتوقعة، كي يسهل التعامل معها والتكيف لمتطلباتها خصوصا لدى قادة الرأي وأصحاب القرار في المجتمع.(نظرية)
- ضرورة تعميق فهم أعضاء النخبة السياسية لظاهرة العولمة في مجال المفهوم والاطلاع على مختلف الحوارات والمناقشات في هذا المجال . (نظرية)
- ومن التوصيات العملية: ضرورة مشاركة أعضاء النخب السياسية في مؤتمرات، ومحاضرات، وندوات، ودورات تتصل بالعولمة وانعكاساتها في حياة الناس؛ نظراً لما تمثله هذه الظاهرة من تأثير في مجمل حياة الأفراد وما ينخرطون فيه من مؤسسات .
- إجراء حوارات على المستوى الوطني يحضرها أعضاء النخبة من مختلف الاتجاهات السياسية والمستويات التعليمية والمناصب السياسية يتم خلالها عرض تجارب الدول المتقدمة في الاستجابة لظاهرة العولمة . (عملية تطبيقية)
- إصدار دورية تنشر من خلالها مستجدات عن العولمة وتحدياتها وطرق الاستجابة لها وضرورة اطلاع النخبة السياسية عليها. (عملية تطبيقية)

المراجع

المراجع العربية :

- أبراش، إبراهيم (١٩٩٨م) : علم الاجتماع السياسي. دار الشروق. عمان، الأردن .
- ابن الراغب، رولا (٢٠٠١م) : الصفوة السياسية في محافظة البلقاء ١٩٨٠-٢٠٠٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أبو لبدة، وفاء (٢٠٠٥م) : اثر العولمة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.
- أو شيك، محمد فيصل (١٩٩٧م) : النخبة السياسية في السودان. رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.
- بطاينة، شذى (١٩٩٤م) : الخلفية الاجتماعية للصفوة السياسية الأردنية (١٩٥١- ١٩٩٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- بيومي ، محمد (٢٠٠٤م) : دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي. دار الكتاب الحديث. القاهرة.
- جديتاوي، قاسم محمد (٢٠٠٢م) : العولمة وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الأردني. رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن. ٢٠٠٢م.
- حرتوقة، فريدون (١٩٩٧م) : دور النخبة التشريعية في صنع القرار السياسي في الأردن ١٩٨٩ - ١٩٩٥م ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- خمش، مجد الدين (٢٠٠٤م) : الدولة والتنمية في إطار العولمة. ط١ ، : دار مجدلاوي. عمان.

- دولارن، ديفد وارت كراي، لول (٢٠٠١م) : التجارة والنمو والفقير والتمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي. نيويورك .
- سعدون، احمد حمد (٢٠٠١م) : فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي. دار الطليعة للنشر والتوزيع. دمشق..
- طه، رنا (١٩٩٨م) : الاندماج بين أعضاء الدائرة الداخلية للصفوة الاقتصادية، دراسة حالة المجتمع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العبدالات، مروان (١٩٩٢م) : خريطة الأحزاب السياسية الأردنية، ج١، دار العبر، عمان .
- عبد الله، مصطفى (١٩٩٩م) : العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية، مؤتمر الاقتصاد الخامس، العولمة وآثارها المحتملة على الاقتصاد الأردني والعربي ٢٣ - ٢٤ آيار، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص٥٥.
- عقيل، وصفي محمد (٢٠٠٢م) : اثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ - ٢٠٠٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك اربد، الأردن.
- عنانزه، حسن (٢٠٠١م) : اثر العولمة على اقتصاديات الدول الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد ، الأردن .
- القلعاوي، أسامة روبين (٢٠٠٠م) : تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .
- الكفري، مصطفى (١٩٩٩م) : العولمة وآثارها الاقتصادية على البلدان العربية، مؤتمر الاقتصاد الخامس، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن، ص ١١.

- مسعد محيي محمد (٢٠٠٤م): دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية. المكتبة الفنية. بيروت .
- المعايطة، ناصر (١٩٩٤م): نشأة الأحزاب السياسية، دراسة الأحزاب الأردنية. ط ١، مؤسسة البلسم. عمان.

المراجع الأجنبية :

- Afshar, F. (2001) preparing planners for a Globalizing world: The Planning school At the University of Guelph . Journal of Education and Research 20: PP. 339 -352.
- Anderson, J. (1995) The Exaggerated Death if the Nation States. In James Anderson and Allan Cochrane, A global World.
- Callan, H.(2000) Internationalization in Europe, In: Scott P. (2000). The Globalization of Higher Education, Buckingham. PP.44-57.
- Carnoy, M. (2000) Globalization and Education Reform, In Stromquist. N& Monkinan. K. (2000). Globalization Education Integration and Contestation Across Cultures, New York, PP. 43-62.
- Elliot, D. (2000) Internationalizing British Higher Education: Policy Perspectives. In:Scott.(2000)The Globalization of Higher Education, Buckingham, Open University Press. PP.70- 87.

- Fery, F.W. (1965) The Turkish Political Elite, The M.I.T Press Cambridge, Mass.
- Hacker, A.. The Elected And The Anointed: Two American Elites, The American Political Science Review. 1961.
- Kishun, R, (2000) Internationalization in South Africa. In: Scott. P. (2000). The Globalization of Higher Education, Buckingham, open University Press PP.58-69.
- McInren, P. & Farahmandpur, R. (2001) Teaching Against Globalization and The New Imperialism : Toward A Revolutionary Pedagogy, Journal of Teacher Education, Vol. 52, No.2, PP. 136 -150.
- Pareto, V. (1935) The Mind Of Society, New York, Harcourt Brace.
- Parry, Geraint (1970) “ Political Elites”, Pager Publisher New York. . pp23.
- Parameter .L. (2000) Internationalization in Japanese Education : Current Issues and Future Prospects . in : Stromquist .N & Monkman .K.(2000). Globalization and Education integration and Contestation A Cross Culture , New York , Rowman , and Littlefield Publishers , INC. pp237-254.

- Porter, P.,Vidovich, L. (2000) Globalization and Higher Education Policy , Educational Theory , Vol.50 Issued, pp 449-465.